الأمم المتحدة S/2020/739

مجلس الأمن

Distr.: General
24 July 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الادعاءات التي أدلى بها في جلسة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في 21 تموز/يوليه 2020، ممثلا النظام الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية إيران الإسلامية ودعوتهما إلى فرض حظر الأسلحة على بلدي في انتهاك لقرار المجلس 2231 (2015).

وأحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية المشتركة للنظام الإسرائيلي والولايات المتحدة تجاه جمهورية إيران الإسلامية كان دائماً سياسة التنديد بإيران، بما في ذلك من خلال النشر المنهجي الواسع النطاق لمعلومات مضللة وترويج ادعاءات باطلة ضد إيران، مثل تلك التي قُدِّمت في الاجتماع المذكور أعلاه. وهدفهما المشترك الرئيسي هو صرف الانتباه عن سياسات العداء والهيمنة التي يواصلان انتهاجها ضد المسلمين، ولا سيما في الشرق الأوسط، من خلال جملة أمور منها الاحتلال والعدوان والقمع، فضلا عن زرع بذور الكراهية والانقسام فيما بين الأمم الإسلامية. ومع ذلك، لا يمكن لأي قدر من حملات التشهير ولعب دور الضحايا والتمويه التستر على الجرائم والوحشية والتدابير اللاإنسانية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي والولايات المتحدة في منطقتنا المضطربة. إن تنامي المشاعر المؤيدة لطرد القوات الأمريكية من المنطقة ورفض السياسة التوسعية للنظام الإسرائيلي بضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية هي مؤشرات موثوقة تدل على وعي الدول في منطقتنا بشأن السياسات العدائية للنظام الإسرائيلي والولايات المتحدة ومعارضتها لها.

وفي تلك الجلسة، بدلا من إثارة حملة كراهية ضد إيران، كان ينبغي لممثل النظام الإسرائيلي أن يعلل الجرائم الوحشية التي ترتكبها إسرائيل وسياساتها غير المسؤولة في انتهاك منهجي جسيم للمبادئ الأساسية للإنسانية والأخلاق، وللمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتشمل هذه السياسات والممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، شنَّ أكثر من 15 حربا في المنطقة في العقود السبعة الماضية، وارتكاب أعمال عدوانية ضد جميع جيرانها دون استثناء، وغزو بلدان أخرى في المنطقة وخارجها، ومواصلة احتلالها غير القانوني لفلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان، وفرض حصار لاإنساني مستمر لأكثر من عقد من الزمن على قطاع غزة، ومواصلة بناء المستوطنات وتوسيعها، وتكديسها الهائل لأكثر الأسلحة التقليدية تطورا وتطويرها وتخزينها للأسلحة النووية، وتنفيذ أنشطة نووية سرية في منشآت نووية لا تخضع

الرجاء إعادة استعمال الورق

للضمانات، ورفض الانضمام إلى الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، والعرقلة بشكل خطير لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كانت قد اقترحتها إيران في عام 1974، وتحدي مئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بما يشمل عددا كبيرا من القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن، واغتيال العديد من العلماء النوويين الإيرانيين، والقيام بالعديد من الأنشطة التخريبية الأخرى التي تؤدي إلى الانقسام وزعزعة الاستقرار في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على السلام والأمن الدوليين.

وبالمثل، بدلا من إساءة استخدام بند جدول أعمال جلسة المجلس – الذي خُصِّص لسنوات عديدة حصرا للنظر في قضية فلسطين – من أجل النهوض بالسياسات العدائية التي ينتهجها بلدها ضد إيران، كان على ممثلة الولايات المتحدة، وفقا لجدول أعمال الجلسة، أن تفسر لماذا استخدم هذا البلد، من خلال استغلال مركزه كعضو دائم في المجلس والتصويت معارضا 44 مرة، حق النقض ضد العديد من مشاريع قرارات مجلس الأمن التي تشمل تدابير إنفاذ ضد إسرائيل. وكان على ممثلة الولايات المتحدة أيضا أن توضح لماذا يواصل بلدها حماية النظام الإسرائيلي من أي عمل تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مما يشجع ذلك النظام على مواصلة تحدي جميع مبادئ وقواعد القانون الدولي. وكان على ممثلة الولايات المتحدة أن تشرح أيضا لماذا قدم هذا البلد، حتى الآن، إلى النظام الإسرائيلي 142,3 بليون دولار من المساعدات العسكرية الثنائية، مما حوّل إسرائيل إلى "أكبر مستفيد على نحو تراكمي من المساعدات الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية"[1]، أو باع لإسرائيل أكثر المعدات العسكرية تقدما من الناحية التكنولوجية، مع علمه مسبقا بأن كل هذه المساعدات العسكرية والأسلحة المتطورة ستستخدم لغزو الآخرين بشكل منهجي وتنفيذ أنشطة مزعزعة للاستقرار في المنطقة.

إن دعوة ممثلي النظام الإسرائيلي والولايات المتحدة إلى فرض حظر على الأسلحة ضد إيران ليست مفاجئة. فمنذُ إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة وتأييد مجلس الأمن لها بالإجماع من خلال القرار 2231 (2015)، لم يدّخر النّظام الإسرائيلي أي جهد ولم يُفوّت أي فرصة من أجل تقويض تنفيذها. وهذا انتهاك واضح لأحكام القرار الذي يقضي بتجنب كلّ ما من شأنه أن يُعرقل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ثم لاحقا، وتمشيًا مع السياسات الهدّامة للولايات المتحدة التي عمدت أُحاديًا، وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية الصارمة بموجب القرار 2231 (2015) ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى إنهاء مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة وإلى فرض عقوبات لا حصر لها على إيران، ثم هي الآن تسعى بكلّ ما أُوتيت من قوة للقضاء في النهاية على هذا القرار، بما ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة التي هي جزء لا يتجزّأ منه، حاول النظام الإسرائيلي القيام بكل ما في وسعه من أجل مساندة تلك السياسة الخبيثة. ولذلك، فإن النداء المشترك الذي وجهه ممثلا الولايات المتحدة وإسرائيل لفرض حظر الأسلحة على إيران يندرج في إطار سياستهما المشتركة التي يتمثل هدفها النهائي في القضاء على خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الأبد. وتتعارض هذه المحاولة السيئة النية مع نص وروح القرار 2231 (2015) وتتناقض مع النهج العام الذي يتبعه مجلس الأمن بشأن برنامج إيران النووي السلمي.

(1) انظر "U.S. foreign aid to Israel", Congressional Research Service, updated 7 August 2019، متاح من خلال الرابط التالي: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد **تخت روانجي**
السفير
الممثل الدائم